دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000–2021

The Role and Contribution of the Industrial Sector in Achieving Economic Development in Algeria during the Period 2000-2021

محمد دعمي

المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة (الجزائر)، daami.mohamed@cu-tipaza.dz

تاريخ الاستلام: 2023/09/01 تاريخ القبول:2024/04/14 تاريخ النشر2024/06/30

Abstract:

This research aims to highlight the role and contribution of the industrial sector in achieving economic development in Algeria during the period 2000-2021. The research was done by showing theoretically the role of the locomotive sector in achieving economic development, and demonstrating as well as in practice its contribution to the most important indicators of economic development.

We eventually concluded that the contribution of the industrial sector to economic development in Algeria was very weak and did not reach the required level, and Algeria cannot be considered an industrial country.

Keywords: Productive sectors; industry; industrial sector; industrial country; economic development.

Jel Classification Codes : O14, E23, E24, O11.

ملخص:

يهدف هذا البحث الى إبراز دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000–2021، وهذا من خلال تبيين نظرياً دور القطاع القاطرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وتبيين كذلك تطبيقياً مساهمته في أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية.

حيث توصلنا الى أن مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية بالجزائر كانت ضعيفة جداً ولم تبلغ المستوى المطلوب، ولا يمكن اعتبار الجزائر بلد صناعي.

كلمات مفتاحية: قطاعات انتاجية، صناعة، قطاع صناعي، دولة صناعية، تنمية اقتصادية.

تصنيفات JEL: O14، E23، E24، O11 .

المؤلف المرسل: محمد دعمي، **المركز الجامعي تيبازة، الإيميل:** med80daami@yahoo.fr

1. مقدمة :

التنمية الاقتصادية من أكثر المواضيع اهتماماً على الصعيد الدولي، حيث أخذت المسائل والمواضيع المتعلقة بالتنمية الاقتصادية تحظى باهتمام متزايد من طرف الباحثين في كل الميادين وخاصة الميدان الاقتصادي، وهذا بالنظر لأهميتها في العلاقات الاقتصادية الدولية أين تساهم في تجنب التبعية الاقتصادية وخاصة التبعية المالية ومواجهة الأزمات الاقتصادية، وبالنظر كذلك الى عدم اتضاح الرؤية بخصوص الوصول الى مفهوم محدد وواضح لمصطلح التنمية الاقتصادية، حيث لا يزال هناك خلط بين مفهوم التنمية الاقتصادية والمفاهيم القريبة منها وخاصة مفهوم النمو الاقتصادي.

ويعتبر القطاع الصناعي من القطاعات الإنتاجية الرئيسية في أي اقتصاد، وهذا باعتباره المرآة التي تعكس تقدم أو تخلف البلد، وبالنظر كذلك للتشابكات الخلفية والأمامية مع مختلف القطاعات الإنتاجية وحتى مع القطاع نفسه، حيث ينعكس تطور هذا القطاع القاطرة بالإيجاب على كل القطاعات الإنتاجية الأخرى، وأضحى اليوم التطور الصناعي في أي بلد معياراً لمستوى التطور الاقتصادي.

ويعتبر التصنيع حجر الأساس لعملية التنمية الاقتصادية وعملية مرافقة لها، من خلال دفع التصنيع لعملية التنمية الاقتصادية نحو مراحل متقدمة، بالإضافة كذلك الى أن الصناعة لها أهميتها الكبيرة والتي تكتسبها من مجموعة من المميزات والتي تنفرد بها مقارنة مع باقي النشاطات الانتاجية، هذه المميزات تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، كما أنه ليس من المعقول والمنطق أن تتحقق التنمية الاقتصادية في أي قطر اقتصادي من دون حدوث تطور في القطاع الصناعي، كل هذا يعد من الأسباب والدوافع التي تجعل الإتمام بعملية التصنيع كمتطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية.

مع مطلع الألفية سعت الجزائر لتطوير القطاع الصناعي، وتأهيله ليكون من أهم الركائز الهامة لإنعاش الاقتصاد الوطني، وتم وضع سياسة صناعية الى جانب تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة المنتهجة بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية المنشودة في هذا الإطار، وهذا من خلال تبني إجراءات وتدابير في القطاع الصناعي تطمح الى رفع مساهمة القطاع في كل من: الناتج الداخلي الخام ومستوى التشغيل وحجم الصادرات خارج قطاع المحروقات.

من خلال كل ما سبق، ارتأينا طرح الاشكالية التالية: **"ما دور ومساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021؟**

والإجابة عن هذا السؤال يمر عبر الإجابة عن مجموعة من الأسئلة الفرعية والتي نوردها فيما يلي:

- ✓ ما مدى ارتباط مؤشرات البلد الصناعي بتحقيق التنمية الاقتصادية؟
- ✓ هل هناك دلالات توحي بأن الجزائر في طريقها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية؟

- **فرضيات البحث:**

- ✓ التصنيع أساس تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ مؤشرات البلد الصناعي صورة عن تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ توجد دلالات ضعيفة توحي بأن الجزائر في طريقها نحو تحقيق التنمية الاقتصادية.

- **أهمية البحث:**

تستمد أهمية البحث من مكانة القطاع الصناعي ضمن خارطة القطاعات الإنتاجية، وهذا من خلال دفعه لتنشيط القطاعات الإنتاجية الأخرى وحتى القطاع نفسه، وبالتالي مساهمته ومرافقته في تحقيق التنمية الاقتصادية والخروج من دائرة التخلف الاقتصادي، وكذلك بالنظر لأهمية مساهمة التنمية الاقتصادية في تجنب التبعية الاقتصادية ومواجهة الأزمات الاقتصادية، وحتى باعتبار مخرجاتها كمدخلات في تطوير القطاعات الإنتاجية (الاتجاه العكسي).

- **أهداف البحث:**

نسعى من خلال هذه الورقة البحثية الى ما يلي:

- ✓ الالمام نظرياً بموضوع الصناعة، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية.
- ✓ الإحاطة نظرياً لدور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- ✓ تبيين مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

- **منهجية البحث:**

سنعتمد على استخدام المنهج الوصفي في معالجة هذا الموضوع، ولتحقيق أهداف هذا البحث اعتمدنا على بعض المصادر التي لها صلة بالموضوع بخصوص التأصيل النظري، وبخصوص الجزء التطبيقي كذلك اعتمدنا على المعطيات الإحصائية المستقات من الهيئات الحكومية الوطنية وبعض المواقع العالمية، وهذا بخصوص المؤشرات الكمية الرئيسية والمحورية والخاصة بمساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ومن أجل الإجابة على التساؤل الرئيسي قسمنا هذا العمل إلى المحاور التالية:

- ✓ الصناعة، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية.

- ✓ دور القطاع الصناعي في عملية التنمية الاقتصادية.
- ✓ مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.
- ✓ لنختتم هذا العمل بجملة من النتائج على ضوء تحليلنا للموضوع وعدد من التوصيات.

2. الصناعة، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية:

تعتبر الصناعة أحد أهم أساسيات التنمية الاقتصادية، فهي دائماً عملية مرافقة لهذه التنمية، حيث ليس من المعقول تحقيق تنمية اقتصادية من دون حدوث تقدم في القطاع الصناعي، هذا الأخير الذي يعد كذلك من القطاعات الإنتاجية الرئيسية.

1.2 الصناعة:

الصناعة مظهر من المظاهر الهامة لقوة الاقتصادات، فما المقصود بالصناعة؟

1.1.2 تعريف الصناعة:

يمكن تقديم مجموعة من التعاريف تخص الصناعة:

✓ الصناعة هي كل الفعليات الإنتاجية التي يتم من خلالها تحويل مواد طبيعية أو منتجة الى مواد تحمل طبيعة صناعية، هذا التحويل يَنْجَرُ عنه نفعاً وإشباعاً أكثر لحاجات الانسان، ويتم التحويل بعمليات ميكانيكية أو كيميائية، وتتم في المنشآت الصناعية (المشاريع الصناعية) بمختلف أحجامها وحتى في البيوت، ومثال ذلك تحويل الحديد الخام الى آلات، وتحويل المواد الفلاحية الى منتوجات غذائية. (حسن، 2019)

✓ الصناعة هي نشاط اقتصادي انتاجي، يتمثل في عملية تحويل المواد الخام المستخرجة من الطبيعة (فوق الأرض أو تحتها) وكذلك المواد الفلاحية الى سلع وخدمات (وسيطة ونهائية) تحمل طبيعة صناعية وذات قيمة أعلى، وهذا باستخدام أدوات مناسبة، هذه الأدوات قد تكون سلع أُنْتِجَتْ في هذا النشاط الإنتاجي والتي تسمى سلع إنتاجية (رأسمالية).

2.1.2 مفهوم المشروع الصناعي:

المشروع الصناعي أو المنشأة الصناعية تنظيم يمتلكه شخص أو أكثر، والذي يزاول نشاطاً انتاجياً، ولهذا يطلق عليها كذلك الوحدة الإنتاجية، حيث يسعى هذا التنظيم الى تحقيق أهداف معينة من أهمها تعظيم الربح، فبالنسبة للمشاريع الخاصة تعطي أهمية كبيرة لتحقيق الأرباح وبالنسبة للمشاريع الحكومية

فيعتبر تحقيق الربح أمر ثانوي، وتعتبر المنشاة الصناعية النواة القاعدية للصناعة. (القريشي، 2001، الصفحات 16-17)

2.2 القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، باعتباره المرآة التي تعكس تقدم أو تخلف البلد، وكذلك لأهمية الترابط الخلفي والأمامي مع مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى.

1.2.2 مفهوم القطاع الصناعي:

القطاع الصناعي يمثل خلية رئيسية وكبيرة في الاقتصاد الوطني، أين يتكون من فروع صناعية، كل فرع يحتوي على العديد من المنشآت الصناعية (الوحدات الإنتاجية) تَخْتَصُ في انتاج فئة معينة من السلع والخدمات، وبالتالي فالقطاع الصناعي متكون من العديد من المنشآت الصناعية، وتمارس هذه الأخيرة نشاطها من خلال استخدام المواد الخام المستخرجة من الطبيعة والمواد الفلاحية ومن ثم تحويلها الى سلع وخدمات تحمل طبيعة صناعية. (القريشي، 2001، الصفحات 21-22)

2.2.2 أنشطة القطاع الصناعي:

للقطاع الصناعي ثلاثة مجموعات رئيسية من الأنشطة هي: (القريشي، 2001، صفحة 22)

أ. الصناعات الاستخراجية:

يتمثل هذا النشاط في استخراج المواد الخام من الطبيعة (معدنية وغير معدنية)، وموجودة فوق الأرض أو تحتها.

ب. الصناعات التحويلية:

يتمثل هذا النشاط في معالجة المواد المستخرجة من الطبيعة والمواد الفلاحية ومن ثم تحويلها الى سلع مصنعة، ومثال ذلك انتاج النسيج من الصوف.

ج. الخدمات الصناعية:

يتمثل هذا النشاط في انتاج خدمات ذات طبيعة صناعية، كتصليح الأجهزة وإنتاج الطاقة الكهربائية.

3.2.2 السلع الصناعية:

هناك ثلاثة أنواع من السلع الصناعية هي: (القريشي، 2001، صفحة 22)

أ. السلع الإنتاجية (الرأسمالية): كل السلع التي تنطوي تحت صفة أداة إنتاجية مثل المكائن وغيرها.

ب. السلع الوسيطة: كل السلع التي تدخل في انتاج سلع نهائية كالصوف مثلاً.

ج. **السلع الاستهلاكية:** كل السلع التي يتم استهلاكها بشكل مباشر من قبل المستهلك مثل الملابس ومختلف المنتجات الغذائية.

4.2.2 مفهوم الناتج الصناعي:

يعرف الناتج الصناعي على أنه مجموع قيمة السلع والخدمات المنتجة النهائية في هذا القطاع، خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، فإذا تم تقييم هذه السلع والخدمات بالأسعار السوقية (الأسعار الجارية أي السائدة في تلك السنة) فنحصل على ناتج اسمي (نقدي)، أما إذا تم التقييم بأسعار سنة الأساس (الأسعار الثابتة) فنحصل على ناتج حقيقي.

5.2.2 محددات الناتج الصناعي:

هناك عوامل عديدة تحدد حجم الناتج، هذه العوامل ترتكز على عناصر الإنتاج الأربعة: الأرض، العمل، رأس المال والتنظيم، هذه العوامل هي: (داوود، 2016، الصفحات 55-56)

- ✓ حجم عناصر الانتاج ومستوى كفاءتها.
- ✓ شكل التناسب بين عناصر الانتاج ومستوى توظيفها.
- ✓ أسلوب استعمال عناصر الإنتاج.
- ✓ الإطار العام الذي تشتغل في ظله عناصر الانتاج.

3.2 التنمية الاقتصادية:

بقي مفهوم التنمية الاقتصادية لمدة طويلة ينحصر في مفهوم ضيق والمتعلق بمفهوم النمو الاقتصادي، ولا يزال الى يومنا هذا خَلْطٌ بين مفهومي التنمية الاقتصادية والمفاهيم القريبة منها وخاصة مفهوم النمو الاقتصادي، فلقد تغير مفهوم التنمية الاقتصادية عبر مراحل مختلفة من مفهوم يعتمد على حصرها في معدل النمو الاقتصادي فقط الى مفهوم شامل أوسع من ذلك، فما مفهوم التنمية الاقتصادية؟ وما هي عناصرها (متطلباتها)؟ وماهي أهدافها ومحدداتها؟ حيث هناك الكثير من الأسئلة التي تطرح بهذا الخصوص، أين يمكن الإجابة عن بعضها في هذا الإطار.

1.3.2 مفهوم التنمية الاقتصادية:

لقد لقي مفهوم التنمية الاقتصادية جدلاً كبيراً بين الاقتصاديين، ومن أهم ما طُرِحَ من مفاهيم حول التنمية الاقتصادية ما يلي:

✓ التنمية الاقتصادية تلك العملية التي تؤدي الى حدوث تغير شامل ومتواصل في الاقتصاد، من خلال حصول تغير في هيكل الإنتاج، تحسن في نوعية حياة المجتمع وتوزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة، كل هذا يجب أن يصاحبه ارتفاع في النمو الاقتصادي أي زيادة في الدخل الفردي الحقيقي. (النسور، 2014، صفحة 278)

✓ التنمية الاقتصادية عمليات تشمل كل المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية وحتى العسكرية، هذه العمليات يقوم ويلتزم بها صانعي القرارات في الدولة وتخلق أوضاع جديدة ومتطورة، شريطة أن تكون متوازنة في هذه المجالات، وبالتالي ينتج عنها الانتقال من واقع متخلف الى واقع متقدم في كل المجالات والميادين المذكورة. (عريقات، 2014، صفحة 341)

✓ وبخصوص النمو الاقتصادي فيتمثل في حصول زيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من سنة الى أخرى (خراف، وبولومة، 2023، الصفحات 139-140)

✓ يمكن القول أن التنمية الاقتصادية حصول تغيرات شاملة ومستمرة في كافة المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، الثقافية، هذه التغيرات تتولد عن إجراءات وتدابير متخذة من طرف صناع القرار، وتولد عنها إما الانتقال من واقع متخلف الى واقع متقدم، أو الانتقال من واقع متقدم إلى واقع أكثر تقدماً، ويعتبر الانسان محور التنمية الاقتصادية باعتباره من جهة وسيلة التنمية من خلال المشاركة فيها، ومن جهة أخرى وفي نفس الوقت يعتبر غاية التنمية الاقتصادية، أي هدفها الأسمى والمتعلق بتحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع في الأخير، من خلال الاستفادة من ثمار أشجار التنمية والموجودة في حقل الواقع المتقدم أو الواقع الأكثر تقدماً.

2.3.2 عناصر التنمية الاقتصادية:

للتنمية الاقتصادية عدة عناصر (متطلبات) والتي تمثل الإطار الملائم لتحقيقها والتي من أهمها: (النسور، 2014، الصفحات 283-284)

أ. توفير الإطار الملائم لعملية التنمية الاقتصادية: هذا الإطار الملائم يجب أن يشمل كل الجوانب السياسة، الاجتماعية والثقافية، ففي الجانب السياسي يلزم وجود سلطة سياسية متولدة من المجتمع وتؤمن بعملية التنمية الاقتصادية، ويجب أن تتمتع هذه السلطة بمستوى عالي من الوطنية والشعور بالانتماء لهذا الوطن، أما بخصوص الجانب الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية خلق نظام تعليمي مواكب

للتطورات الحاصلة في كل القطاعات، خاصة القطاع الصناعي وقطاع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بالإضافة الى توفر إطارات وكفاءات مناسبة.

ب. التصنيع قاعدة التنمية الاقتصادية: تعتبر الصناعة من أهم أشكال قوة الاقتصادات وتطورها، وتعتبر أساس النهوض وتطوير مختلف النشاطات الإنتاجية وبالتالي النهوض بالقطاعات الانتاجية الأخرى وفروعها المختلفة.

ج. الزيادة من حجم الاستثمارات: تتطلب التنمية الاقتصادية الزيادة في حجم الاستثمارات في كل القطاعات الإنتاجية وخاصة في القطاع الصناعي، وهذا من خلال خلق وتوفير الموارد المالية من أجل الحصول على التجهيزات الرأسمالية التي تحتاجها القطاعات الإنتاجية وفروعها.

3.3.2 أهداف التنمية الاقتصادية:

غاية السعي وراء تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في أي دولة هو الرفع من مستوى معيشة سكانها، هذه الأهداف تختلف من دولة الى أخرى، أين يعود السبب في ذلك الاختلاف الى طبيعة ظروف كل دولة وأوضاعها في كل المجالات: الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية والسياسة، ولكن في الغالب هناك أهداف رئيسية تسعى الى تحقيقها الدول النامية ضمن برامجها التنموية، والتي من أهمها يلي: (الوادي، العساف، و صافي، 2013، الصفحات 298-299)

- ✓ الرفع من معدل النمو الاقتصادي وذلك عن طريق الرفع من قيمة الدخل الفردي الحقيقي.
- ✓ رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع ويتحقق ذلك من خلال تحقيق الهدف السابق.
- ✓ تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات.
- ✓ توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي (زيادة عدد القطاعات الإنتاجية وفروعها).

4.3.2 محددات التنمية الاقتصادية:

ترتبط التنمية الاقتصادية بِعِدَة محددات من أهما ما يلي: (مصطيفى و سانية، 2014، الصفحات 31-32)

- ✓ درجة الاستقرار الاقتصادي، السياسي والاجتماعي.
- ✓ درجة تطور مستوى التعليم والتكوين والبحث.
- ✓ درجة تحسن الظروف الاجتماعية عامة والصحة خاصة.
- ✓ درجة تغير الهيكل الإنتاجي لغير صالح القطاع ذي الإنتاجية الأقل.

- ✓ درجة تحسن الاستثمارات الكلية نوعاً وكماً.
- ✓ الامتيازات الممنوحة للمستثمرين الأجانب.
- ✓ كمية المعروض النقدي المتوفر سنوياً بغية تشييد استثمارات جديدة.
- ✓ حجم العملات الأجنبية المتحصل عليها.

3. دور القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية:

القطاع الصناعي يعتبر من الخلايا الرئيسية والكبيرة في الاقتصاد، أي يعتبر من القطاعات الإنتاجية الرئيسية، وهذا بالنظر للتشابكات الخلفية والأمامية مع مختلف القطاعات الإنتاجية وحتى مع القطاع نفسه، ويعتبر من أهم الأساسيات التي تدفع عملية التنمية الاقتصادية نحو مراحل متقدمة، فالتصنيع هو العمود الفقري لعملية التنمية الاقتصادية، فلا يعقل تحقيق تنمية اقتصادية في أي قطر اقتصادي من دون حدوث تطور في القطاع الصناعي، كل هذا يعد من الأسباب والدوافع التي تجعل الإتمام بعملية التصنيع كمتطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية.

1.3 مزايا القطاع الصناعي مقارنة مع بقية القطاعات الإنتاجية:

للصناعة أهميتها الكبيرة والتي تكتسبها من مجموعة من المميزات والتي تنفرد بها مقارنة مع باقي الأنشطة الإنتاجية، وبالتالي انفراد القطاع الصناعي بمجموعة من الخصائص مقارنة مع باقي القطاعات الإنتاجية، هذه الخصائص تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية، والتي من أهما ما يلي: (القريشي، 2001، الصفحات 24-25)

- ✓ **وفورات الحجم**: قَطَفْ هذه الوفورات من خلال المنشآت الصناعية الكبيرة الحجم، وبالتالي تقليص نسبة تكلفة المنشأة.
- ✓ **القطاع الصناعي هو الأكثر تشابكاً وترابطاً مع القطاع نفسه**: يعتبر القطاع الصناعي الأكثر تشابكاً وترابطاً مع القطاع نفسه أمامياً وخلفياً مقارنة مع بقية القطاعات الانتاجية، هذا التشابك والترابط يؤدي الى نمو الصناعة أكثر:

– **التشابك الخلفي**: فيحصل التشابك الخلفي مثلا عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام الصناعات الخاصة بالقطن؛

– **التشابك الأمامي**: فيحصل التشابك الأمامي مثلا عندما تحفز صناعة المنسوجات قيام الصناعات الخاصة بإنتاج الملابس.

✓ **القطاع الصناعي هو الأكثر تشابكاً وترابطاً مع كل القطاعات الإنتاجية:** يعتبر القطاع الصناعي الأكثر تشابكاً وترابطاً مع كل القطاعات الإنتاجية أمامياً وخلفياً مقارنة مع بقية القطاعات الانتاجية، هذا التشابك والترابط يؤدي الى نمو الصناعة والقطاعات الإنتاجية الأخرى:

– **التشابك الخلفي:** فيحصل التشابك الخلفي مثلا عندما يتم استخدام المواد الفلاحية كمدخلات المواد ذات الطبيعة الصناعية؛

– **التشابك الأمامي:** فيحصل التشابك الأمامي مثلا عندما يتم مثلا استخدم الآلات والمعدات الصناعية في كل القطاعات الإنتاجية، وهنا وجب الإشارة الى أنه لا يخلو قطاع انتاجي من استخدام الآلات والمعدات الصناعية.

✓ **ارتفاع إنتاجية الصناعة تساهم في رفع إنتاجية القطاعات الأخرى:** وهذا من جراء الارتباط والتشابك الأمامي للقطاع الصناعي مع بقية القطاعات.

✓ **القطاع الصناعي هو الأكثر استعمالاً للعلم والتكنولوجيا:** تعتبر القطاع الصناعي هو الأكثر استعمالاً للعلم والتكنولوجيا مقارنة ما باقي القطاعات، وهذا ما يعزي ارتفاع معدلات النمو فيها، هذا ما يجعله يلعب دوراً مهماً في زيادة الطاقات الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية الأخرى.

✓ **القطاع الصناعي له إمكانيات كبيرة نسبياً في استيعاب الأيدي العاملة من بقية القطاعات:** وخاصة من القطاع الفلاحي وبالتالي فالصناعة تساهم في الرفع من مستوى التشغيل الإجمالي ومستوى التشغيل في كل القطاعات الإنتاجية الأخرى.

✓ **دور القطاع الصناعي في خلق وتطوير المهارات التقنية والإدارية:** فالقطاع الصناعي له دور فعال في خلق وتطوير المهارات التقنية والإدارية، والمستخدمة في القطاع نفسه وكذلك في باقي القطاعات الإنتاجية، هذا الأمر يؤدي لا محالة إلى ارتفاع الأجور.

✓ **القطاع الصناعي القطاع الوحيد المنتج لوسائل الإنتاج في كل القطاعات:** يعتبر القطاع الصناعي القطاع الوحيد الذي يقوم بإنتاج معدات ووسائل إنتاجية تستخدمها كل القطاعات الإنتاجية بما فيها القطاع نفسه.

2.3 دور الصناعة في تحقيق التنمية الاقتصادية:

من خلال كل ما تقدم بخصوص المزايا التي تتمتع بها الصناعة مقارنة مع باقي النشاطات الإنتاجية، يتبين أن للصناعة دوراً كذلك متميزاً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال ما يلي: (القريشي، 2001، الصفحات 25-26)

- ✓ الصناعة لها دوراً فعالاً في تحقيق النمو الاقتصادي وهذا مرده ارتفاع في معدلات النمو فيها.
- ✓ الصناعة لها دور مهم في زيادة الناتج الصناعي وبالتالي يؤدي هذا الى تحقيق التنويع الاقتصادي وتوسيعه.
- ✓ دور الصناعة في تحقيق التنويع الاقتصادي يؤدي الى رفع درجة مرونة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ دور الصناعة في تحسين شروط التبادل الدولي، وهذا مرده ارتفاع أسعار البضائع المصنعة مقارنة مع أسعار المواد الخام.
- ✓ باعتبار القطاع الصناعي الأكثر تشابكاً مع كل القطاعات الانتاجية، وبالتالي يلعب دوراً مهماً في رفع مستوى التشغيل في القطاع نفسه وفي كل القطاعات الإنتاجية الأخرى، وبالأخص في فروع قطاع الخدمات التي ترتبط بالنشاط الصناعي وهي: النقل، المواصلات، الصيانة.
- ✓ الرفع من مستوى الأجور لعمال القطاع وحتى القطاعات الأخرى، وبالتالي تلعب دوراً في إعادة توزيع الدخول لصالح العمل وأصحاب الدخول الضعيفة.
- ✓ توفير كل السلع والخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة.
- ✓ تحسين رصيد ميزان المدفوعات من خلال تحسين رصيد الحساب الجاري (زيادة الصادرات من السلع والخدمات وتخفيض الواردات منها).

3.3 مواصفات البلد الصناعي:

من أهم المواصفات التي يجب توفرها في البلد لكي يكون بلداً صناعياً ما يلي: (القريشي، 2001، صفحة 23)

- ✓ مساهمة القطاع الصناعي بأكثر من: 25 % في حصيلة الناتج الداخلي الخام للبلد.
- ✓ مساهمة الصناعة التحويلية بـ: 60 % من الإنتاج الصناعي.
- ✓ مساهمة القطاع الصناعي في مستوى التشغيل يمثل 10 % من مجموع السكان.

4. مساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية:

بالنظر الى تعدد زوايا النظر للتنمية الاقتصادية والتي تَوَلَد عنها تَبَايُن في ضبط مفاهيم التنمية الاقتصادية، هذا أدى كذلك الى وجود صعوبات واختلافات أكبر في تحديد مؤشرات قياس جوانبها المختلفة، فالتنمية الاقتصادية لها مؤشرات قياس نوعية وأخرى كمية، كما أنه قد تكون هذه المتغيرات مباشرة أو غير مباشرة.

وفي هذا الإطار وانطلاقاً مما تم تناوله في المحور الثاني من هذه الورقة البحثية، سيتم التركيز على بعض المؤشرات الكمية الرئيسية والمحورية والخاصة بمساهمة القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، واسقاطها على حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2021، هذا المؤشرات هي:

- ✓ مساهمة القطاع الصناعي في مستوى الناتج الداخلي الخام.
- ✓ مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية.
- ✓ مساهمة القطاع الصناعي في مستوى التشغيل والقوة النشطة ومستوى التشغيل الصناعي نسبة الى حجم السكان.
- ✓ مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الصادرات الكلية.

1.4 مساهمة القطاع الصناعي في مستوى الناتج الداخلي الخام:

أكبر رهان للاقتصاد الجزائري هو التخلص من صفة اقتصاد أحادي الناتج، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال الاستغلال الجيد للقطاعات الإنتاجية الأخرى (خارج قطاع المحروقات) وخاصة القطاع الصناعي، أين يعتبر هذا الأخير من أهم القطاعات الإنتاجية المساهمة في الناتج الداخلي الخام، ويظهر هذا من خلال ما يلي:

- ✓ مساهمة القطاع نفسه وهذا من خلال الترابط والتشابك الأمامي والخلفي مع القطاع نفسه؛
- ✓ مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج وهذا من خلال الترابط والتشابك الخلفي والأمامي مع مختلف القطاعات الإنتاجية الأخرى.

يبين لنا الجدول رقم (01) مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

الجدول رقم (01): مساهمة القطاع الصناعي في كل من الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000–2021

المتغيرات السنوات	مساهمة ق ص في الناتج الداخلي الخام (%)	معدل التغير في المساهمة (%)	المتغيرات السنوات	مساهمة ق ص في الناتج الداخلي الخام (%)	معدل التغير في المساهمة (%)
2000	7,05		**2011**	4,55	-11,57
2001	7,46	5,77	**2012**	4,50	-1,15
2002	7,46	0,11	**2013**	4,64	3,01
2003	6,77	-9,35	**2014**	4,86	4,88
2004	6,31	-6,70	**2015**	5,50	13,14
2005	5,53	-12,38	**2016**	5,59	1,64
2006	5,29	-4,40	**2017**	5,51	-1,39
2007	5,13	-3,00	**2018**	5,42	-1,62
2008	4,70	-8,28	**2019**	5,67	4,53
2009	5,73	21,69	**2020**	6,27	10,66
2010	5,15	-10,07	**2021**	5,78	-7,91

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

Ministère des Finances-DGPP. (2020). *Rétrospective-Produit Intérieur Brut (SCN) 2000 - 2019*. www.dgpp-mf.gov.dz.

Banque d'Algérie. (2023). *Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2021*. p : 108. www.bank-of-algeria.dz

- **الملاحظ من خلال الجدول رقم (01) وخلال فترة الدراسة:**

✓ تراوحت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام ما بين 4.5 % (2012) و7.4 % (2001)، وكمتوسط بلغت 5.68 %.

✓ التذبذب في مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام خلال فترة الدراسة وهذا يظهر من خلال تسجيل معدلات متقلبة في تغير نسبة مساهمة القطاع في حصيلة الناتج.

✓ تراجع مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام مع بداية الألفية بالمقارنة مع السبعينات والثمانينات، أين كانت تتراوح نسبة المساهمة في هذه السنوات ما بين: 15% و17%.

إجمالاً نخلص الى:

ضعف مساهمة القطاع الصناعي في حصيلة الناتج الداخلي الخام، أين لم تتعدى نسبة المساهمة 7.5 % خلال فترة الدراسة، حيث تبلغ هذه النسبة في البلدان المتقدمة نسبة 40 %، وبالتالي لا يمكننا إطلاقاً وصف الجزائر بالبلد الصناعي باعتبار أن هذا الوصف يطلق على البلدان التي تتعدى فيها نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام 25 %.

2.4 مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية:

يبين لنا الجدول رقم (02) مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

الجدول رقم (02): مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المتغيرات السنوات	مساهمة ق ص في القيمة المضافة الكلية (%)	معدل التغير في المساهمة (%)	المتغيرات السنوات	مساهمة ق ص في الناتج الداخلي الخام (%)	معدل التغير في المساهمة (%)
2000	8,47	-18,51	**2011**	5,85	-8,52
2001	9,13	7,76	**2012**	5,84	-0,09
2002	9,26	1,39	**2013**	6,00	2,72
2003	8,27	-10,67	**2014**	6,32	5,34
2004	7,61	-7,96	**2015**	7,38	16,70
2005	6,50	-14,62	**2016**	7,50	1,62
2006	6,13	-5,66	**2017**	7,26	-3,12
2007	5,98	-2,45	**2018**	6,97	-3,99
2008	5,58	-6,73	**2019**	7,40	6,04
2009	7,08	27,00	**2020**	8,32	12,49
2010	6,39	-9,76	**2021**	7,21	-13,34

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

Ministère des Finances-DGPP. (2020). *Rétrospective- Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 - 2019*. www.dgpp-mf.gov.dz.

Office National des Statistiques. (2021). *Les Comptes Economiques en volume de 2019 à 2020*. N° 964.www.ons.dz

- **الملاحظ من خلال الجدول رقم (02):**

✓ تراوحت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية ما بين 5.58 % (2008) و9.26 % (2002) خلال فترة الدراسة.

✓ بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية 7.11 % خلال فترة الدراسة.

✓ التذبذب في مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية خلال فترة الدراسة وهذا يظهر من خلال تسجيل معدلات متقلبة في تغير نسبة مساهمة القطاع في حصيلة القيمة المضافة الكلية.

إجمالاً نخلص الى:

ضعف مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية، أين لم تتعدى نسبة المساهمة 9.26 % خلال فترة الدراسة.

3.4 مساهمة القطاع الصناعي في مستوى التشغيل والقوة النشطة، ومستوى التشغيل الصناعي نسبة الى حجم السكان:

للقطاع الصناعي دور مهم في المساهمة في رفع مستوى التشغيل وبالتالي التقليل من معدلات البطالة، باعتبار الارتباطات والتشابكات الأمامية والخلفية مع القطاع نفسه ومع القطاعات الإنتاجية الأخرى، أين تبلغ نسبة مساهمة القطاع في مستوى التشغيل في الدول المتقدمة 40 **%**.

يبين لنا الجدول رقم (03) مساهمة القطاع الصناعي في كل من: مستوى التشغيل والقوة النشطة، ومستوى التشغيل الصناعي نسبة الى حجم السكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2019، مع الإشارة لعدم صدور المعطيات الإحصائية بهذا الخصوص في سنوات 2002، 2020 و2021.

الجدول رقم (03): مساهمة القطاع الصناعي في كل من: مستوى التشغيل والقوة النشطة ومستوى التشغيل الصناعي نسبة الى حجم السكان في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

المتغيرات / السنوات	مساهمة ق ص في مستوى التشغيل (%)	مساهمة ق ص في القوة النشطة (%)	مستوى التشغيل الصناعي نسبة الى عدد السكان (%)
2000	13,37	9,50	2,72
2001	13,82	10,05	2,79
2002	*	*	*
2003	12,03	9,18	2,52
2004	13,60	11,20	3,28
2005	13,16	11,16	3,22
2006	14,24	12,49	3,77
2007	11,96	10,31	3,02
2008	12,48	11,06	3,30
2009	12,61	11,32	3,39
2010	13,73	12,37	3,72
2011	14,24	12,82	3,72
2012	13,13	11,69	3,56
2013	13,04	11,76	3,67
2014	12,60	11,26	3,30
2015	13,00	11,54	3,45
2016	13,51	12,09	3,59
2017	13,75	12,14	3,58
2018	13,04	11,51	3,37
2019	12,85	11,39	3,34

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

Ministère des Finances-DGPP. (2019). *Rétrospective-Emploi et chômage 2000-2018*. www.dgpp-mf.gov.dz.

Office National des Statistiques. (2020). *Activité, Emploi et Chômage en mai 2019*. N° 879. www.ons.dz

Ministère des Finances-DGPP (2020). *Population et Démographie 2000-2019*. www.dgpp-mf.gov.dz

- **الملاحظ من خلال الجدول رقم (03) وخلال الفترة 2000-2019:**

✓ تراوحت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في مستوى التشغيل ما بين 11.96 % (2007) و14.24% (2011)، وكمتوسط بلغت 13.17 %.

✓ تراوحت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في القوة النشطة ما بين 9.18 % (2003) و12.82% (2011).

✓ كما تراوحت مستوى التشغيل الصناعي نسبة الى عدد السكان ما بين 2.52 % (2003) و3.72 % (2011).

إجمالاً نخلص الى:

✓ ضعف مساهمة القطاع الصناعي في مستوى التشغيل، أين لم تتعدى نسبة المساهمة 14.24 % خلال الفترة 2000-2019، وفي المقابل تصل هذه النسبة في البلدان المتقدمة نسبة 40 %.

✓ ضعف مستوى التشغيل الصناعي نسبة الى عدد السكان، أين لم تتعدى نسبة المساهمة 3.72 % خلال الفترة 2000-2019، وهذا ما يؤكد مرة أخرى بأن الجزائر ليست بلد صناعي، باعتبار أن هذا الوصف يطلق على البلدان التي تتعدى فيها نسبة مستوى التشغيل الصناعي 10 % من مجموع السكان.

4.4 مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الصادرات الكلية :

من أهم الرهانات الرئيسية كذلك للاقتصاد الجزائري نجد رهان التخلص من صفة اقتصاد أحادي التصدير (توسيع قاعدة الصادرات)، ولا يتحقق هذا الهدف إلا من خلال زيادة القدرات الإنتاجية في القطاعات الإنتاجية كماً ونوعاً خارج قطاع المحروقات عامة، وتسطير استراتيجية تطوير والنهوض بالقطاع الصناعي خاصة والذي يعتبر ركيزة تنويع الصادرات والرفع من حجمها، حيث يعتبر التصدير من أهم دعائم التنمية الاقتصادية، وهذا من خلال المساهمة في تحسين رصيد الحساب الجاري ومنه ميزان المدفوعات وكذلك جلب العملات الأجنبية.

وفي هذا الإطار تعول الحكومة على التخلص من عقدة أحادية التصدير والتوجه نحو تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، أين أدرجت هذا الهدف الاستراتيجي ضمن سياستها الاقتصادية التوسعية مع بداية الألفية وتم التركيز على هذا الهدف أكثر بعد الأزمة الصحية العالمية (كوفيد -19)، فما مدى مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في حصيلة الصادرات الكلية في الجزائر خلال فترة

الدراسة؟ يمكن اعتبار مؤشر مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الصادرات الكلية من أهم المؤشرات الدالة على مدى مكانة القطاع الصناعي في الاقتصادات النفطية، ومدى كذلك نجاعة السياسة الصناعية في هذه الاقتصادات.

يبين لنا الجدول رقم (04) مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات (الصادرات العادية) في حصيلة الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

الجدول رقم (04): مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الصادرات الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

المتغيرات السنوات	مساهمة ص خ م في الصادرات الكلية (%)	معدل التغير في المساهمة (%)	المتغيرات السنوات	مساهمة ص خ م في الصادرات الكلية (%)	معدل التغير في المساهمة (%)
2000	2,73	-18,11	**2011**	1,68	-0,82
2001	2,93	7,64	**2012**	1,61	-4,52
2002	3,26	11,08	**2013**	1,62	0,81
2003	1,92	-41,03	**2014**	2,77	71,11
2004	2,08	8,22	**2015**	4,30	54,96
2005	1,60	-23,19	**2016**	4,75	10,47
2006	2,06	29,24	**2017**	3,95	-16,68
2007	1,62	-21,65	**2018**	5,39	36,42
2008	1,78	9,75	**2019**	5,86	8,56
2009	1,71	-3,87	**2020**	8,71	48,68
2010	1,70	-0,53	**2021**	11,67	34,04

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على:

Ministère des Finances-DGPP-. (2019). *Balance des Paiements 2000-2018*. www.dgpp-mf.gov.dz.

Office National des Statistiques. (2021). *Les Comptes Economiques de 2018 à 2020*. N° 934. www.ons.dz

Banque d'Algérie. (2023). *Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2021*. p : 123. www.bank-of-algeria.dz

- **من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ ونستنتج ما يلي:**

✓ تراوحت نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات الى الصادرات الكلية ما بين 1.6 % و11.67 % خلال الفترة 2000-2021، وكنسبة وسيطة خلال الفترة الاجمالية بلغت 3.44 %، وبالتالي يعتبر

الاقتصاد الجزائري اقتصاد أحادي التصدير في هذه الفترة وهذا بالرغم من السياسات الاقتصادية الرامية الى تحقيق التنويع في الصادرات.

✓ التذبذب في نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات الى الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة وهذا يظهر من خلال تسجيل معدلات متقلبة في تغير نسبة مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات الى الصادرات الكلية.

✓ تسجيل ارتفاع في مساهمة الصادرات العادية نسبة الصادرات الكلية خلال الفترة 2018-2021، أين انتقلت من 5.39 % (2018) الى 5.86 % (2019) ثم الى 8.71 (2020) لتبلغ 11.67 % (2021).

✓ لأول مرة خلال فترة الدراسة تخطت الجزائر عتبة 10% من الصادرات العادية نسبة الى الصادرات الكلية، وهذا سنة 2021، حيث بلغت 11.67%، وهي نسبة قياسية ومهمة في تاريخ التجارة الخارجية الجزائرية، باعتبار تزامنها والأزمة الصحية العالمية (كوفيد -19) وما رافقها من تداعيات على الاقتصاد العالمي، ويعود السبب في بلوغ هذه النسبة الى وجود الإرادة السياسية والجهود المبذولة من قبل السلطات في السنوات الأخيرة خاصة مع بداية 2020 من خلال وضع استراتيجية تهدف الى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات.

إجمالاً نخلص الى:

الضعف الكبير في مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في الصادرات الكلية، أين بلغت صادرات القطاعات الإنتاجية الأخرى مجتمعة نسبة 3.44 % كنسبة وسيطة من الصادرات الكلية خلال فترة الدراسة.

- **وبخصوص هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات فقد تضمنها الجدول الموالي الجدول رقم (05):**

الجدول رقم (05): هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

الترتيب	النوع	نسبة المساهمة (%)
01	المواد نصف المصنعة	66,73
02	المواد الغذائية	17,61
03	المواد الأولية	9,12
04	التجهيزات الصناعية	4,03
05	السلع الاستهلاكية	2,12
06	التجهيزات الفلاحية	0,21
07	صادرات أخرى	0,18
المجموع	**صادرات خارج ق المحروقات**	**100,00**

المصدر:

من إعداد الباحث اعتماداً على:

Banque d'Algérie. (2023). *Evolution Economique et Monétaire en Algérie, 2002-2021.* www.bank-of-algeria.dz

- **الملاحظ من خلال الجدول رقم (05) ومصدره:**

✓ المرتبة الأولى مساهمةً في الصادرات خارج قطاع المحروقات تأتي " المواد نصف مصنعة"، أين ساهمت بنسبة 66.73 %، هذا الصنف من الصادرات شهد تذبذب وعدم الاستقرار بخصوص نسبة المساهمة خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت ما بين: 46.86 % (2013) و77.57 % (2021).

✓ المرتبة الثانية مساهمةً في الصادرات خارج قطاع المحروقات تأتي " المواد الغذائية"، أين ساهمت بنسبة 17.61 %، هذا الصنف من الصادرات شهد هو الآخر تذبذب كبير وعدم الاستقرار بخصوص نسبة المساهمة خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت ما بين: 5.08 % (2000) و38.48 % (2013).

✓ المرتبة الثالثة مساهمةً في الصادرات خارج قطاع المحروقات تأتي " المواد الأولية"، أين ساهمت بنسبة 9.12 %، حيث ارتفعت مساهمتها من 7.12 % (2000) الى 23.93 % (2008) لتنخفض من جديد الى 4.05 % (2021).

✓ المرتبة الرابعة مساهمةً في الصادرات خارج قطاع المحروقات تأتي " التجهيزات الصناعية"، أين ساهمت بنسبة 4.03 %، هذا الصنف من الصادرات شهد انخفاض في نسبة المساهمة، أين انخفضت من 7.46 % (2000) الى 3.8 (2021).

✓ المرتبة الخامسة مساهمة في الصادرات خارج قطاع المحروقات تأتي " السلع الاستهلاكية"، أين ساهمت بنسبة 2.12 %، هذا الصنف من الصادرات شهد هو الآخر تذبذب كبير وعدم الاستقرار بخصوص نسبة المساهمة خلال فترة الدراسة، حيث تراوحت ما بين: 0.67 % (2014) و7.34 % (2003).

✓ المرتبة السادسة مساهمة في الصادرات خارج قطاع المحروقات تأتي " التجهيزات الفلاحية"، أين ساهمت بنسبة 0.21 %، هذا الصنف من الصادرات شهد مساهمة شبه معدومة ابتداء من سنة 2003، بعدما كانت بلغت: 2.03 %، 3.93 % و3.38 % خلال سنوات: 2000، 2001 و2002 على الترتيب.

من خلال المؤشرات الأربعة المدروسة والخاصة، تبين لنا بأن مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية في الجزائر كانت ضعيفة جداً ولم تبلغ المستوى المطلوب، وفي هذا الإطار يمكن تقديم بعض أسباب هذا الضعف، وهي:

✓ عدم الاستغلال الجيد للقدرات الإنتاجية الهائلة في القطاع، وهذا مرده العديد من الأسباب والتي من بينها ضعف عوامل الإنتاج وخاصة عنصر العمل الذي يعتبر المحور الرئيس في عناصر الإنتاج.

✓ عدم الاهتمام بنوعية المنتوج الصناعي وهذا أدى الى ضعف تنافسية المؤسسات الإنتاجية الصناعية.

✓ عدم مرونة الجهاز الإنتاجي الصناعي والاعتماد كثيراً على التكنولوجيات والمواد الأولية المستوردة.

✓ ضعف استعمال التكنولوجيات الحديثة.

✓ الاعتماد على الصناعات الخفيفة، وفي المقابل غياب شبه كلي للصناعات الثقيلة والتي تعتبر العمود الفقري لبناء اقتصاد قوي، أين تعد الصناعات الثقيلة مدخلات للقطاع نفسه والقطاعات الإنتاجية الأخرى.

4. خاتمة:

تعد الصناعة العمود الفقري للتنمية الاقتصادية، ومظهر من مظاهر قوة الاقتصادات، أين لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية من دون وجود قاعدة صناعية كبيرة وثقيلة، تتبلور من خلال وجود قطاع صناعي قوي، هذا القطاع الذي يعد كذلك من القطاعات الإنتاجية الرئيسية ضمن خارطة القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد، وهذا بالنظر لمزايا القطاع مقارنة مع باقي القطاعات الإنتاجية الأخرى، وكذلك دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية، كل هذا ما يجعل الاهتمام بالتصنيع كمتطلب لتحقيق التنمية الاقتصادية، وفي هذا الاطار عولت الحكومة على هذا القطاع بغية تحقيق التنمية الاقتصادية ضمن سياستها الاقتصادية التوسعية مع بداية الألفية، وتظهر مساهمة القطاع في الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال العديد من المؤشرات والدلالات، وبغية تقييم درجة بلوغ هذا الهدف تم التركيز على بعض المؤشرات الكمية الرئيسية والمحورية، واسقاطها على حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2021.

وبخصوص التأكيد على صحة الفرضيات المقدمة من عدمها، فقد تم التوصل الى صحة الفرضيتين، وهو ما تبينه مختلف النتائج المتوصل اليها، وفي هذا الإطار تم التوصل الى أن مساهمة القطاع الصناعي في التنمية الاقتصادية ضعيفة جداً ولم ترقى الى المستوى المطلوب، ولا يمكن وصف الجزائر بالبلد الصناعي، وهذا ما يتضح من خلال النتائج المسجلة التالية:

– ضعف مساهمة القطاع الصناعي في حصيلة الناتج الداخلي الخام، أين تراوحت نسبة هذه المساهمة ما بين 4.5 % (2012) و7.4 % (2001) خلال فترة الدراسة، وكمتوسط خلال كل الفترة بلغت نسبة المساهمة 5.68 %.

– ضعف مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة الكلية، أين تراوحت نسبة هذه المساهمة ما بين ما بين 5.58 % (2008) و9.26 % (2002) خلال فترة الدراسة، وكمتوسط خلال كل الفترة بلغت نسبة المساهمة 7.11 %.

– ضعف مساهمة القطاع الصناعي في مستوى التشغيل، أين تراوحت نسبة هذه المساهمة خلال الفترة 2000-2019 ما بين 11.96 % (2007) و14.24% (2011)، وكمتوسط خلال كل الفترة بلغت نسبة المساهمة 13.17 %.

– الضعف الكبير لمساهمة مستوى التشغيل الصناعي في عدد السكان، حيث تراوحت هذه النسبة خلال الفترة 2000-2019 ما بين 2.52 % (2003) و3.72 % (2011).

– الضعف الكبير في مساهمة القطاع الصناعي في حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات، ويظهر هذا من خلال نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات الى الصادرات الكلية، والتي بلغت ما بين 1.6 % و11.67 % خلال الفترة 2000-2021، وكنسبة وسطية بلغت 3.44 %.

– الدلالة الوحيدة التي توحي ببداية تطور القطاع الصناعي تكمن في تخطي الجزائر عتبة 10% من الصادرات العادية نسبة الى الصادرات الكلية، وهذا سنة 2021، حيث بلغت 11.67%.

كل هذه المؤشرات بينت بأن الجزائر تبقى خارج دائرة البلدان الصناعية، وفي هذا الإطار وبغية تحقيق الهدف المنشود والمتمثل في رفع مكانة القطاع الصناعي وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

– استغلال القدرات الإنتاجية بشكل جيد وهذا من خلال زيادة وتطوير عوامل الإنتاج المستخدمة وخاصة عنصر العمل (العنصر البشري) وهذا من خلال رفع مستوى التكوين وإعادة تأهيله.

– العمل على تشجيع الاستثمار في القطاع الصناعي وخاصة في مجال الصناعات الثقيلة وهذا من خلال وضع تسهيلات لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أحد أهم الاستراتيجيات التي تساهم في تطوير القطاع الصناعي وتدريب اليد العاملة.

– العمل على وضع دراسات علمية بخصوص موقع المناطق الصناعية ونوعية المؤسسات الصناعية أخذاً بعين الاعتبار عدة عوامل من بينها: شبكة النقل، الموارد الطبيعية والبشرية، وبخصوص هذا العامل الأخير وجب التركيز على قرب المناطق الصناعية من المؤسسات التكوينية والجامعية ومراكز البحث والتي لها علاقة مباشرة بهذه المؤسسات الصناعية.

– الرفع من مستوى استخدام التكنولوجيات الحديثة، وتخفيض استيرادها مع مرور الوقت.

– مواصلة تحسين مناخ الاستثمار في الجزائر بخصوص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

– العمل على خلق مؤسسات صناعية باستطاعتها مواجهة المنافسة الخارجية والبحث عن مكانة لها في الأسواق الدولية.

– العمل على إحياء المؤسسات الصناعية العمومية وتطوير قدراتها الإنتاجية والتنافسية من خلال إعادة تأهيلها الحقيقي.

5. قائمة المراجع:

01) اياد عبد الفتاح النسور. (2014). *أسياسيات الاقتصاد الكلي*. الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.

02) حربي محمد عريقات. (2014). *مبادئ الاقتصاد الكلي* . الأردن: دار البداية ناشرون وموزعون.

03) حسام علي داوود. (2016). *مبادئ الاقتصاد الكلي*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

04) خراف، مختارية. بولومة، هجيرة. (2023). "*دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك لتأثير أحد المؤشرات الاقتصادية في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)*" . مجلة دفاتر بوادكس. 12(01). الجزائر: جامعة ابن باديس مستغانم. 136-157. متاح على: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/228321 (تم الوصول اليه يوم: 2023/07/30).

05) سعد جاسم محمد حسن. (2019). تم الاسترداد من تعريف الصناعة: https://almerja.net/reading.php?idm=123111

06) عبد اللطيف مصطيفى، و عبد الرحمان سانية. (2014). *دراسات في التنمية الاقتصادية*. لبنان: مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع.

07) محمود حسين الوادي، أحمد عارف العساف، و وليد أحمد صافي. (2013). *الاقتصاد الكلي*. الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

08) مدحت كاظم القريشي. (2001). *الاقتصاد الصناعي*. الأردن: دار وائل للطباعة والنشر.

01) Iyad Abdel-Fattah Al-Nsour. (2014). *Macroeconomic fundamentals (in arabic)*. Jordan: Dar Safaa for Publishing and Distribution.

02) Harbi Muhammad Musa Areikat. (2014). *Principles of macroeconomics (in arabic)*. Jordan: Dar Al-Bedaya Publishers and Distributors.

03) Hossam Ali Daoud. (2016). *Macroeconomic principles (in arabic)*. Jordan: Dar Al Masirah for Publishing, Distribution and Printing.

04) Kherraf Mokhtaria, Boluma Hadjira. (2023). *An econometric study using the co-integration test of the impact of one of the economic indicators on increasing economic growth in Algeria (1990-2019) (in arabic).* POIDEX Notebooks Magazine. 12 (01). Algeria: Ibn Badis University, Mostaganem. 136-157. Available on: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/228321. (Accessed on: 30/07/2023).

05) Saad Jasim Mohamed Hassan. (2019). *Definition of industry (in arabic)*. Available on https://almerja.net/reading.php?idm=123111. (Accessed on: 19/07/2023).
06) Abdel-Latif Mustifa, Abdel-Rahman Sania. (2014). *Studies in economic development (in arabic)*. Lebanon: Hassan Al-Asriya Library for Printing, Publishing and Distribution.
07) Mahmoud Hussein Al-Ouadi, Ahmed Hossin Al-Assaf, Walid Ahmed Safi. (2013). *Macroeconomic (in arabic)*. Jordan: Dar Al Masirah for Publishing, Distribution and Printing.
08) Medhat Kazem Al-Quraishi. (2001). *Industrial economy (in arabic)*. Jordan: Dar Wael for Printing and Publishing.
09) Banque d'Algérie. (2023). *Evolution Economique et Monétaire en Algérie 2021*. Récupéré sur : www.bank-of-algeria.dz (19/05/2023)
10) Banque d'Algérie. (2023). *Evolution Economique et Monétaire en Algérie*. 2002-2021. Récupéré sur : www.bank-of-algeria.dz (19/05/2023)
11) Ministère des Finances-DGPP. (2020). *Rétrospective-Produit Intérieur Brut (SCN) 2000 - 2019*. Récupéré sur : www.dgpp-mf.gov.dz 07/02/2021)
12) Ministère des Finances-DGPP. (2020). *Rétrospective- Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 - 2019*". Récupéré sur : www.dgpp-mf.gov.dz
13) Ministère des Finances-DGPP. (2019). *Rétrospective-Emploi et chômage 2000-2018*. Récupéré sur : www.dgpp-mf.gov.dz.(17/02/2023)
14) Ministère des Finances-DGPP (2020). *Population et Démographie 2000-2019*. Récupéré sur : www.dgpp-mf.gov.dz (19/05/2023)
15) Ministère des Finances-DGPP-. (2019). *Balance des Paiements 2000-2018*. Récupéré sur : www.dgpp-mf.gov.dz (19/05/2023)
16) Office National des Statistiques. (2021). *Les Comptes Economiques en volume de 2019 à 2020. N° 964.* Récupéré sur : www.ons.dz (21/04/2023)
17) Office National des Statistiques. (2020). *Activité, Emploi et Chômage en mai 2019. N° 879*. Récupéré sur : www.ons.dz(21/04/2023)
18) Office National des Statistiques. (2021). *Les Comptes Economiques de 2018 à 2020. N° 934*. Récupéré sur : www.ons.dz. (21/04/2023)